تفاؤل ببرنامج عمل الحكومة عن التنمية وإصلاح الوضع الاقتصادي

«بيان»: التعاون بين السلطتين ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي

■ سوق الكويت حقق ارتفاعات على وقع التطمينات الحكومية

■ عمليات شراء قوية طالت الأسهم القيادية والرخيصة

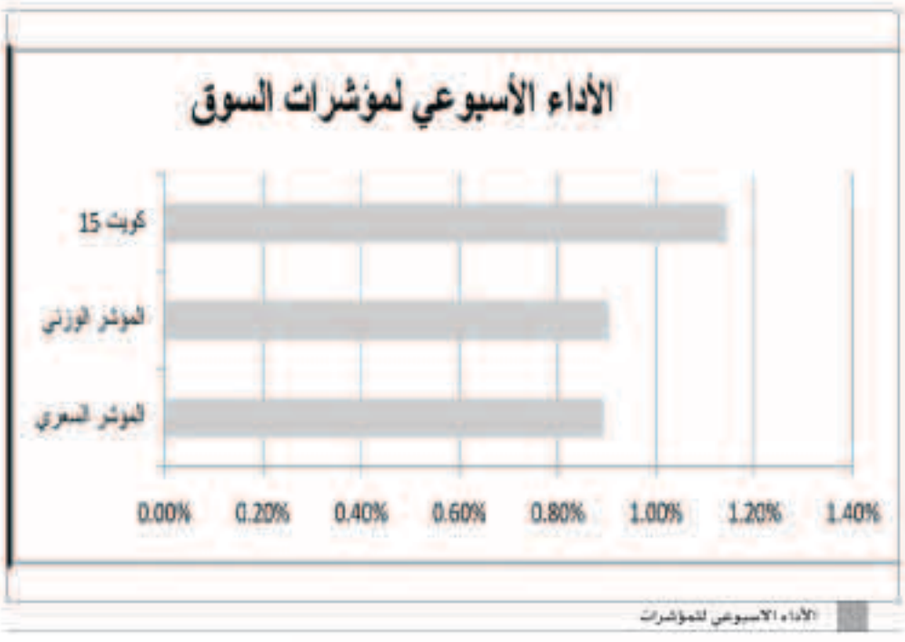

الأداء الأسبوعي لمؤشرات

تداولات الأسبوع السابق

قال تقرير صادر عن شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية تمكن من العودة مرة أخرى لتسجيل المكاسب الأسبوعية لمؤشراته الثلاثة، والتي أنهت تعاملات الأسبوع الماضي مجتمعة على الإغلاق في المنطقة الخضراء، وذلك بعد التباين الذي شهدته في الأسبوع الذي سبقه، حيث جاء ذلك نتيجة القوى الشرائية التي شملت بعض الأسهم القيادية والنقيلة في السوق، بالإضافة إلى عمليات المضاربة التي تركزت على بعض الأسهم الصغيرة.

واضاف: وقد تفاعل السوق مع الأجواء التي تشهدها البلاد حاليا على الصعيد السياسي، حيث شهد الأسبوع الماضي انعقاد الجلسة الأولى لمجلس الأمة الجديد، وذلك بحضور أعضاء الحكومة الجديدة، وعلى رأسهم رئيس مجلس الوزراء، حيث أوضح أن الحكومة ستقدم لمجلس الأمة برنامج عمل متوافق مع خطة التنمية، والتي تتضمن الآليات والبرامج الزمنية لتنفيذ الرؤى المحققة لتطلعاتنا جميعا في غد أفضل. موضحا ان المرحلة المقبلة مليئة بالتحديات، حيث قال «أن هذه المرحلة تتطلب تنشيط الاقتصاد الوطني وتفعيل إصلاح الوضع الاقتصادي والمالي ومعالجة اختلالاته، وتفعيل الدور الإيجابي الجاد للقطاع الخاص في شراكته مع الحكومة في مسيرة التنمية الشاملة، بما في ذلك عمليات التخصيص لبعض الأنشطة والخدمات العامة بهدف تطويرها وتحسينها وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب».

واضاف: أن تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية من شأنه أن يثمر عن نتائج إيجابية ستنعكس على الوطن والمواطنين، فلقد عانت الكويت كثيرا من الخلافات السياسية المزمنة التي انعكست سلبا على أداء الاقتصاد المحلي بشكل ملحوظ وواضح، لذا فإننا نأمل في أن يتم التعاون المثمر والإيجابي بين الحكومة ومجلس الأمة لما فيه صالح البلاد. كما ونأمل أيضا أن تتم ترجمة تصريحات المسئولين في الحكومة إلى واقع مرئي وملموس، وألا تكن مثل التصريحات السابقة التي لم نجد لها أي تنفيذ فعلي على أرض الواقع. كما نرجو أن تستعين الحكومة بالعديد من الدراسات التي أعدتها جهات دولية ومحلية شخصت الوضع الاقتصادي، والتحديات التي تواجهه وسبل العلاج الملائمة لذلك، توفيراً للوقت والجهد، إذ اتفقت أغلب تلك الدراسات في تحديد المعوقات التي يواجهها الواقع الاقتصادي، وكذا أهم الإجراءات الواجب اتخاذها لانتشاله من أزمته.

على صعيد آخر، أكد وزير التجارة والصناعة في تصريح له أن الوزارة تتعاون مع البنك الدولي للوصول إلى تصور نهائي بشأن القوانين المقترحة لمعالجة التعثر والإفراض والاقتراض، آملاً في أن تكون مثل هذه القوانين المقترحة أداة لمعالجة أزمة شركات الاستثمار والتمويل، كما أشار إلى أن الوزارة ستعكف خلال الفترة المقبلة على إعادة النظر في قانون المستثمر الأجنبي للوصول إلى قانون يكون قادرا على استقطاب المستثمر الأجنبي، حيث قال: «نسعى أن يكون قانون المستثمر الأجنبي فاعلا وقادرا على تحقيق الأهداف الموضوع من أجلها» متسائلا: «ما الفائدة من قانون المستثمر الأجنبي طالما أنه لم يحقق أهدافه في استقطاب مستثمرين خارجيين»؟!. كما أكد سيادة الوزير في تصريح متفصل على حرص الحكومة على أن يكون القطاع الخاص جادا وفعالا من خلال القوانين، مشيرا إلى أن الحكومة في المراسيم التي أقرتها دفعت بهذا الاتجاه، ومنها قانون الشركات وقانون مكافحة الفساد، متمنيا التعاون بين أعضاء مجلس الأمة لإقرار هذا القانون وفي كل القوانين التي تخدم المصلحة العامة.

ومضى: ان إصلاح البنية القانونية والتشريعية والتي تمثل الأساس الأول لنشاط أعمال ناجح يجب أن يكون على رأس أولويات الحكومة الجديدة، وخاصة فيما يخص الإعسار والإفلاس، والوضع المتدهور لشركات القطاع الخاص، وبخاصة شركات الاستثمار والتي تمثل جزء كبير من النشاط الاقتصادي بالكويت، وآن الأوان للتحرك نحو دعمها بشكل فوري.

وأكمل: على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تمكن من تحقيق مكاسب جيدة لمؤشراته الثلاثة، وذلك في ظل عمليات شرائية طالت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، بالإضافة إلى استمرار النهج المضاربي في السيطرة على توجهات بعض المستثمرين، والذي يتركز بشكل واضح على الأسهم الصغيرة، ولاسيما في قطاعي الخدمات المالية والعقار.

وقد شهد السوق أداء متذبذباً نوعا ما خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع الماضي، حيث كان يستهل الجلسة على انخفاض بسبب الضغوط البيعية التي كانت تستهدف بعض الأسهم، خاصة تلك التي حققت مكاسب سعرية في الجلسات السابقة، مما انعكس بشكل سلبي على مؤشرات السوق التي تراجعت جراء ذلك، إلا أن القوى الشرائية التي كانت حاضرة أيضا مكنت السوق من تعويض خسائره ودفعته للإغلاق في المنطقة الخضراء.

من جهة أخرى، شهدت تداولات الأسبوع الماضي زيادة ملحوظة في السيولة المتدفقة إلى السوق، وهو ما جاء بدعم من حالة التفاؤل التي تسيطر على الأوساط الاستثمارية حاليا نتيجة استقرار الأوضاع السياسية في البلاد، وسط ترقب شديد لتنفيذ الوعود التي صرحوا بها بعض المسئولين في الحكومة، والتي تخص معالجة الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، قمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي بنسبة بلغت 2.91 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 3.78 في المئة، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 2.29 في المئة، مقارنة مع مستوى افتتاحه يوم تطبيق نظام التداول الجديد في السوق.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,983.31 نقطة، مسجلا نموا نسبته 0.89 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا بنسبة بلغت 0.90 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 420.94 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,022.93 نقطة، مسجلا نموا نسبته 1.14 في المئة، وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع التغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 31.70 في المئة ليصل إلى 41.41 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 5.19 في المئة، ليبلغ 385.13 مليون سهم.

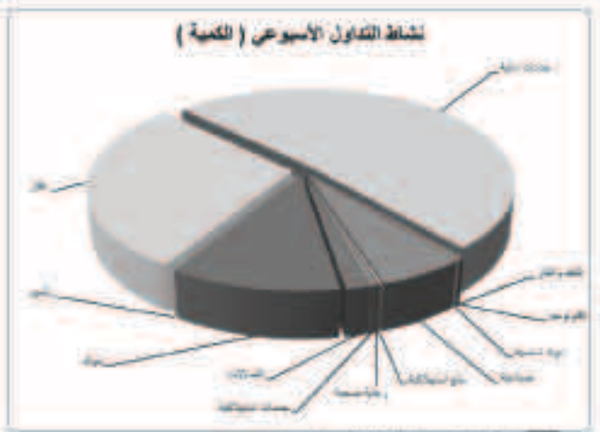

توزيع حسب التداول الأسبوعي

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، وكان على رأسها قطاع الرعاية الصحية، إذ أغلق مؤشره عند 930.03 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 1.83 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 1.55 في المئة.

الهنيدي: حققنا نتائج إيجابية هذا العام ونسعى إلى تعزيزها في 2013

«بيتك» يبحث مستجدات سوق المركبات وتطوراته المستقبلية مع «الموردين»

تكريم أحد البائعين المتميزين

نظم بيت التمويل الكويتي «بيتك» ممثلا بإدارة الخدمات التمويلية لقاء مع الموردين المختصين بمجال المركبات بما فيها السيارات التجارية والمستعملة والمعدات البحرية والبرية ضمن سوق التجزئة، بمشاركة 50 موردا، وذلك في إطار تعزيز التواصل المستمر مع التجار، وتأكيدا لأهمية هذا المجال الذي يشهد تغيرات مستمرة كونه مرتبطا بالأسواق العالمية الأخرى.

وقال مدير إدارة الخدمات التمويلية طلال الهنيدي، إن اللقاء ناقش أوضاع السوق المحلي بشكل عام، وعلى وجه الخصوص مجال المركبات، حيث تطرق المشاركون إلى الأوضاع الحالية والمستقبلية للسوق وأثرها على المبيعات، كما اقترحوا عددا من وسائل الدعم التي من الممكن أن يقدمها «بيتك» للموردين كونه أحد أبرز صناع السوق.

وأضاف الهنيدي: عرض «بيتك» خلال اللقاء الإنجازات التي تم تحقيقها من الجانب البيعي والتسويقي لمنتج تمويل شراء المركبات خلال 2012، وأبرز ملامح الخطة السنوية للعام الجديد، وكيفية تحقيق أعلى درجة من التعاون المشترك بين «بيتك» والمورد، بما يضمن تحقيق مبدأ «الشراكة» التي يكون العميل هو محورها، والتي تضمن تحقيق مصلحة العميل، وتمكينه من شراء ما يرغب باقتنائه من خلال هذا المنتج، باعتبار أن الاهتمام بالعملاء وتلبية احتياجاتهم، يمثل أولوية لدى «بيتك».

وأشار الهنيدي إلى أن «بيتك» يحرص بشكل دائم على الالتقاء بشرائح عملائه من موردي وتجار السلع المختلفة مثل المواد والأعمال الإنشائية والمركبات والأجهزة الالكترونية والكهربائية والأثاث وغيرها، وتتناول اللقاءات بالإضافة إلى بحث مستجدات السوق وأبرز التغيرات التي طرأت عليه، تعزيز آليات التعاون المشتركة وتعميق علاقات التنسيق في مختلف المجالات المشتركة ومنها التسويق والجهود البيعية واستقطاب العملاء بالإضافة إلى التأكيد على أهمية تعزيز قوى السوق باعتباره هدفا يخدم مصلحة الجميع ويدعم كذلك الاقتصاد الوطني.

من جهتهم أبدى الموردون شكرهم وارتياحهم لجهود «بيتك» في دعم الموردين سواء من خلال العروض والمهرجانات التي ينظمها على مدار العام، أو من خلال سعيه إلى تطبيق معايير جودة الخدمة للمورد والعميل معا، كما كرم «بيتك» على هامش اللقاء 14 من الموردين والبائعين المتميزين خلال البرنامج التسويقي في الشهر الماضي.

ومن أبرز الأهداف التي يسعى إليها «بيتك» من هذه اللقاءات بالإضافة إلى تكريم أبرز وأكثر الموردين تعاملا مع «بيتك»، التعرف عن قرب على آراء ومقترحات التجار في مستوى الخدمة وطبيعة المنتجات ومدى ملاءمتها لتطورات السوق واهتمامات العملاء، ويأخذ «بيتك» في الاعتبار هذه المقترحات والآراء لتطوير خدماته ومنتجاته القائمة وكذلك عند هيكلة منتج أوخدمة بحيث يكون التطوير منسجما مع طموحات العملاء ومعبرا كذلك عن دور «بيتك» وأهدافه الرئيسية المتمثلة في خدمة عملائه وتعزيز الاقتصاد الوطني ودعم التاجر الكويتي.

بنك الكويت الدولي يصدر رزنامته السنوية

أعلن بنك الكويت الدولي عن إصدار رزنامته السنوية لعام 2013، وتوزيعها كهدية لعملائه بمناسبة قرب حلول العام الميلادي الجديد 2013.

وقال مسؤول أول العلاقات العامة في «الدولي» فهد السرحان: «كعادته كل عام، يحرص بنك الكويت الدولي على تقديم رزنامته السنوية بتصميمها المميز لعملائه وموظفيه، وذلك بمناسبة قرب حلول العام الميلادي الجديد 2013، مشيرا إلى ان رزنامة «الدولي» لعام 2013 تضمنت مجموعة من منتجات وخدمات البنك التي يميز بها عملائه، وستكون متاحة في جميع فروع بنك الكويت الدولي المنتشرة في كافة انحاء الكويت.

شعار البنك الدولي

واختتم السرحان قائلا «ان الدولي مستمر في تطوير وتنويع خدماته ومنتجاته المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتسخير كل السبل التي ترسخ تقديره الكبير لعملائه، وذلك لتعزيز مكانته الرائدة داخل القطاع المصرفي الكويتي بفضل إستراتيجيته وخطته التوسعيه في السوق الكويتي من خلال فروعه الواحد والعشرين.

ويمكن للجمهور التعرف على مزيد من الخدمات التي يقدمها الدولي من خلال زيارة موقع «الدولي» على شبكة الإنترنت www.kib.com.kw.

الاتحاد الأوروبي يضيف 18 شركة إيرانية إلى قائمة العقوبات المفروضة على طهران

بروكسل – «كونا»: نشر الاتحاد الاوروبي امس لائحة عقوبات جديدة في مجلته الرسمية لضمان التنفيذ الكامل لعقوباته القانونية التي اعتمدت في الـ15 من شهر اكتوبر ردا على البرنامج النووي الايراني.

واضاف الاتحاد الاوروبي للائحة العقوبات المفروضة على طهران شخص واحد و18 شركة من بينها شركات نفط وشركات مالية وشركات تأمين التي اكد الاتحاد الاوروبي في بيان «انها متورطة بانشطة نووية او تقدم الدعم الى الحكومة الايرانية».

ولفت البيان الى ان الشخص الذي اضيف الى لائحة العقوبات المفروضة على طهران هو باباك زنجاني الذي يمتلك ويدير مجموعة «سوريتك» ومقرها الامارات والتي تستخدم بعض شركاتها من الزنجاني لتوجيه المدفوعات المرتبطة بالنفط.

ومن بين الشركات التي اضيفت الى القائمة بنك الاستثمار الاسلامي الاول ومقره «كوالالمبور» في ماليزيا وشركة «هونغ كونغ انترتريد المحدودة» وشركة «بترو سويس» في سويسرا.

«الجمان»: الملتقى الثاني عن «الأسهم» ينطلق 24 الجاري

أعلن مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية انه على خلفية نجاح الملتقى التدريبي الأول تحت عنوان «إنتقاء الأسهم وتصنيفاتها وأساليب المضاربة بها»، والذي تم عقده خلال الفترة من 3 إلى 5 ديسمبر الجاري، تقرر إعادة تنظيم ثان خلال شهر ديسمبر خلال الفترة من 24 إلى 26 ديسمبر تحت نفس العنوان، وذلك نظراً للإقبال الملحوظ على الملتقى الأول، وبذلك يكون قد تم عقد ملتقيين اثنين خلال شهر ديسمبر الجاري.

وقال «الجمان»: ورغم عقد الملتقى الثاني تحت نفس عنوان الملتقى الأول، إلا أن تفاصيله قد تغيرت بشكل ملفت، وذلك تبعاً للمتغيرات السريعة التي شهدها سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر ديسمبر الجاري، مما أدى إلى تغير مؤشرات ومعطيات العديد من الأسهم المدرجة بالتبعية، علماً بأنه من محاور الملتقى استعراض المؤشرات والتحليلات، وكذلك المعلومات المهمة لأكثر من 110 شركات مدرجة.

وسيحاضر في ملتقى «انتقاء الأسهم وتصنيفاتها وأساليب المضاربة بها» ناصر النفيسي المدير العام لمركز الجمان للاستشارات الاقتصادية، ويهدف الملتقى – من بين عدة أمور – إلى طرح أساليب للمضاربة بالأسهم وفقا لمعايير واقعية من خلال الاستفادة من تذبذب البورصة وتخفيض المخاطرة، والذي يتطلب فتح باب للحوار ما بين المشاركين في الملتقى حول وضع البورصة بشكل عام ومستجداتها بهدف إثراء النقاش للوصول إلى أفضل الطرق لتحقيق الأرباح والحد من المخاطر.

وتهدف محاور الملتقى التدريبي أيضا إلى تعريف المضارب في سوق الكويت للأوراق المالية على بدائل المضاربة المتاحة في البورصة ومخاطر كل منها بأسلوب متوافق مع مجريات البورصة الحالية، والتي قد لا تتفق أحيانا مع القواعد والمعايير التقليدية للتحليل الأساسي وكذلك التحليل التقني.

ومن محاور الملتقى التدريبي تحت عنوان «إنتقاء الأسهم وتصنيفاتها وأساليب المضاربة بها» عرض أهم مؤشرات الأسهم والقراءة العلمية لمعطياتها وأساليب المضاربة وبدائلها ومعاييرها، وأيضا تصنيف الأسهم إلى فئات وكيفية التعامل مع كل فئة والملاءة المالية للشركات، وكذلك التعرض للمعايير «المقلوبة» في بورصة الكويت، ناهيك عن دور المحفظة الوطنية وأثرها على مجريات التداول في البورصة، بالإضافة إلى مواضيع مهمة وحيوية أخرى.

من الملتقى الأول